

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة عشرة

سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/514 (XV)

تقرير المؤتمر السنوي المشترك الثاني بين مؤتمر
الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية

—



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة الثانية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



مفوضية
الاتحاد الأفريقي

الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي
لوزراء الاقتصاد والمالية

الاجتماع الثاني السنوي المشترك لمؤتمر وزراء المالية والاقتصاد للاتحاد
الأفريقي ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة
الاقتصادية لأفريقيا

القاهرة، مصر

6 - 7 يونيو 2009



التوزيع: عام

E/ECA/COE/28/
AU/CAMEF/EXP/ (IV)

التاريخ: 31 مارس 2009

الأصل: إنجليزي

تقرير المؤتمر السنوي المشترك الثاني بين مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

مقدمة:

ألف - الحضور:

- 1- عُقد المؤتمر السنوي المشترك الثاني بين مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في القاهرة، مصر من 2 إلى 7 يونيو 2009. أُفتتح المؤتمر رسمياً من قبل رئيس هيئة مكتب المؤتمر المنتهية ولايتها ووزير المالية في جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، معالي السيد سفيان أحمد. وألقى الكلمة الافتتاحية سعادة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد عبد الله جانيه وسعادة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الدكتور جان بينج. كما ألقى معالي وزير المالية في جمهورية مصر العربية، السيد يوسف بطرس غالي خطاباً بالمناسبة.
- 2- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.
- 3- كانت المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة أيضاً في الاجتماع: اتحاد المغرب العربي، الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.
- 4- كانت هيئات ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ممثلة أيضاً في الاجتماع: البنك الأفريقي للتنمية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الصندوق الدولي

للتنمية الزراعية، صندوق النقد الدولي، مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مكتب الأمم المتحدة بجنيفن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي.

6- حضر الاجتماع مراقبون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية: كندا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، اليابان، ألمانيا، الهند، أندونيسيا، بعثة الولايات المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

7- حضر الاجتماع مراقبون من المنظمات التالية: الأعمال التجارية العربية- الأفريقية، المنظمة الدولية من أجل تقديم المعونة، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية من أجل التنمية، منتدى الشراكة الأفريقية، الراصد الأفريقي، الأعمال التجارية الأفريقية- العربية، بنك دول وسط أفريقيا، الاتحاد الأوروبي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، جامعة الدول العربية، أمانة النيباد، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

باء- اعتماد جدول الأعمال وانتخاب هيئة المكتب:

اعتمد الاجتماع جدول الأعمال التالي:

- 1- افتتاح المؤتمر
- 2- انتخاب هيئة المكتب
- 3- اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل
- 4- المناقشة الوزارية للسياسات حول موضوع: تعزيز فعالية السياسة الجبائية لتعبئة الموارد المحلية.

- تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية الطويلة الأمد لأفريقيا.
 - السياسة الجبائية وتعبئة الموارد المحلية: خيارات السياسة لأفريقيا.
- 5- إطلاق التقرير الاقتصادي حول أفريقيا، 2009 (كلمات موجزة تبعتها مؤتمر صحفي لكل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التقرير الاقتصادي حول أفريقيا ومسائل مواضيعية أخرى).
- 6- بحث تقرير اجتماع لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة بين مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وأهم التوصيات الصادرة عنه.
- 7- ما يستجد من أعمال.
- 8- بحث واعتماد مشروع البيان الوزاري ومشاريع القرارات.
- 9- اختتام المؤتمر.

انتخاب هيئة المكتب:

8- انتخب المؤتمر بالإجماع الدول الأعضاء التالية لتشكيل هيئة المكتب الجديدة:

الرئيس:	جمهورية مصر العربية
النائب الأول للرئيس:	تشاد
النائب الثاني للرئيس:	زيمبابوي
النائب الثالث للرئيس:	بنين
المقرر:	كينيا

جيم - بيان سير المداولات:

افتتاح المؤتمر:

9- في كلمته الافتتاحية، شكر معالي السيد سفيان أحمد، رئيس هيئة مكتب المؤتمر المنتهية ولايتها ووزير المالية في جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية المؤتمر على الثقة التي وضعها فيه خلال مدة ولايته وأثنى على زملائه في هيئة المكتب على

تعاونهم. كما شكر حكومة وشعب جمهورية مصر العربية على استضافة المؤتمر وعلى حسن الاستقبال الذي حظيت به جميع الوفود المشاركة في المؤتمر. وبعد أن أشار إلى أن المؤتمر ينعقد في ظل أشد الأزمات المالية والاقتصادية حدة واجهت هذا الجيل. وقال السيد سفيان إن تأثير الأزمة على أفريقيا سيكون شديداً كونه يتحول إلى أزمة بشرية وإنمائية. وعليه، فإن الأولوية بالنسبة للبلدان الأفريقية هي احتواء التأثير السلبي للأزمة على النمو والفقير مع الحفاظ على المكاسب التي تحققت بصعوبة خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك استقرار الاقتصاد الكلي.

10- لاحظ معالي الوزير أن موضوع المؤتمر هام وحسن التوقيت نظراً لكون معظم البلدان الأفريقية تشهد انخفاضاً في التمويل من مصادر مثل التحويلات المالية والصادرات والطلب على السلع الأساسية وتدفقات المعونة ورأس المال. وعليه، سيتيح المؤتمر فرصة لبحث المصادر البديلة لتمويل التنمية بما في ذلك تحسين سياسات الاقتصاد الكلي وتعزيز النظم الضريبية وتحسين إدارة النفقات العامة. وستساهم نتائج المؤتمر في الاجتماع الرفيع المستوى القادم للجمعية العامة حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والقمة القادمة لمجموعة الـ 20.

11- أشار السيد سفيان إلى أنه ينبغي سد جزء كبير من فجوة تمويل التنمية في البلدان الأفريقية بشكل فعال من خلال زيادة في المدخرات المحلية. غير أن هذا لم يكن ممكناً في عدة بلدان نظراً لتدني أساس الدخل والقطاع المالي الذي ينقصه التطوير مما جعل من الصعوبة بمكان حشد المدخرات المالية على نحو فعال. وفي هذا الصدد، لاحظ الوزير أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل هامة في مختلف الخيارات لتمويل التنمية في أفريقيا، ودعا إلى التعجيل بالوفاء بالوعود المتعهد بها لزيادة تدفقات المعونة لأفريقيا. وأشار أيضاً إلى الدور الهام الذي يجب أن تؤديه لتحقيق تمويل أكثر وأفضل وأسرع لحماية الاستثمار في الصحة والتعليم ولتحفيز الاقتصادات الأفريقية وخلق الوظائف من خلال تمويل البنية التحتية والتجارة.

12- استهل السيد عبد الله جانيه، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، كلمته الافتتاحية بالترحيب بجميع المشاركين في المؤتمر وشكر حكومة وشعب جمهورية مصر العربية على كرم الضيافة. كما أثنى على رئيس هيئة المكتب المنتهية ولايتها ووزير المالية في جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، السيد سفيان أحمد على قيادته الرشيدة خلال مدة ولايته.

13- أشار السيد جانيه إلى أنه على الرغم من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ليست من صنع أفريقيا، فإن آثارها بدأت تظهر عبر القارة والمكاسب الكبيرة التي تحققت خلال العقد الماضي مهددة الآن وهناك احتمال كبير أن يعود الملايين إلى الفقر (يضافون إلى أكثر من 100 مليون شخص فقير إضافي في العالم من جراء أزمة الأغذية والوقود في العام الماضي) وأن يزعزع الاستقرار السياسي في بعض البلدان.

14- سلط السيد جانيه الضوء على أربعة مجالات رئيسية تستلزم إجراءات مكثفة على أساس تقاسم المسؤولية بين أفريقيا وشركائها الإنمائيين من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة وضمان مساهمة أفريقيا في جهود الانتعاش العالمي والتنمية المستدامة. هناك أولا حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للحفاظ على المكاسب التي حققتها أفريقيا مؤخرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التدابير الاجتماعية لحماية الفقراء والضعفاء. ثانيا، يجب استكشاف خيارات السياسة المحلية لحل الأزمة، بما في ذلك استخدام الحيز المالي لدعم النمو والأهداف الإنمائية الأخرى الطويلة الأمد مثل التنوع الاقتصادي والقدرة على المنافسة. ثالثا، الحاجة إلى ترجمة الالتزامات إلى أفعال بما في ذلك تلك المتعهد بها خلال قمة مجموعة الـ 20 المنعقدة في لندن مؤخرا وتوفير موارد إضافية بما في ذلك تجاوز الالتزامات الحالية لمساعدة أفريقيا على تلبية احتياجاتها المتزايدة فيما يخص التمويل. رابعا، أكد الأمين التنفيذي أيضا على ضرورة التعجيل بإصلاح الهيكل المالي الدولي بما في ذلك إدارة المؤسسات المالية الدولية لإسماع صوت أفريقيا ومضاعفة تمثيلها في هذه العمليات.

15- اختتم الأمين التنفيذي كلمته قائلا إن البيان الوزاري الذي سيعتمد في نهاية الاجتماع سيوصل آراء أفريقيا وانشغالاتها وآفاقها إلى الاجتماع القادم لمجموعة الثماني المقرر عقده في إيطاليا إلى جانب القمة القادمة لمجموعة الـ 20.

16- في كلمته الافتتاحية، رحب الدكتور جان بينج، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالمشاركين في الاجتماع وشكر حكومة وشعب جمهورية مصر على ما أبدياه من حفاوة في استضافة هذا المؤتمر. ولاحظ الدكتور بينج أن موضوع المؤتمر أتاح فرصة هامة أخرى لمساهمة البلدان الأفريقية في الجهود والمبادرات الجارية الرامية إلى إيجاد حلول للأزمة. وسلط الدكتور بينج الضوء أيضا على المبادرات الأخرى التي قامت بها القارة مبكرا لمواجهة الأزمة، بما فيها مؤتمر وزراء المالية ومحافظي البنك المركزي الذي تشاركت في تنظيمه كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وعُقد في العاصمة التونسية في نوفمبر 2008؛ إنشاء لجنة العشرة ومشاركة أفريقيا في قمة مجموعة الـ 20 المنعقدة في لندن. وقد أكدت هذه الاجتماعات على حاجة أفريقيا إلى اعتماد موقف أفريقي موحد والتحدث بصوت واحد في مواجهة الأزمة.

17- لاحظ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بقلق أن أفريقيا واجهت ثلاث أزمات خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية- أزمة الطاقة وأزمة الأغذية والأزمة المالية- أعاقت الجهود الجارية لتكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

18- قال الدكتور بينج أن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية أظهرت فشل إجماع واشنطن والأصولية السوقية. وأشار إلى أن استخدام السياسة الضريبية كأداة لمواجهة تأثير الأزمة على أفريقيا يتواءم مع المقاربة والاستراتيجية السائدة في البلدان المتقدمة في اتخاذ التدابير التحفيزية من أجل دعم النمو ومعالجة الأزمة. وأشار أيضا إلى أن أفريقيا تحتاج إلى مساعدة إضافية من شركائها الإنمائيين لتخطي الأزمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذه الصدد، دعا البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها

فيما يخص المعونة وتخفيف عبء الدين وتحسين الظروف للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية.

19- في كلمته الافتتاحية، رحب معالي وزير المالية في جمهورية مصر العربية، السيد يوسف بطرس غالي، بجميع المشاركين في الاجتماع باسم حكومته. ولاحظ الوزير أن الاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي لأفريقيا في السنوات الأخيرة يعتبر تطوراً جيداً يجب أن تستفيد منه القارة بشكل كامل. وأضاف قائلاً إن نسبة النمو العالية الثابتة التي تجاوزت 5% خلال السنوات الأخيرة فرصة لترسخ القارة نفسها كعنصر فاعل أساسي في العالم. غير أن الوزير لاحظ بقلق أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أثرت بشدة على النمو والحد من الفقر في أفريقيا نظراً لتقلص المداخل وتضائل الاحتياطات وانخفاض التمويل.

20- أعرب الوزير عن اعتقاده الراسخ بأن القارة ستتخطى آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال سياسات ضريبية واقتصادية سليمة. ولاحظ الوزير أنه على الرغم من الآثار الأليمة للتباطؤ الاقتصادي، فإن الأزمة أتاحت فرصة سانحة للبلدان الأفريقية للتعجيل بالنمو والخروج أقوى من الوضع الصعب.

21- أشار الوزير إلى أن تجاوز تأثير الأزمة سيتطلب رؤية واضحة من خلال العمل الجماعي والجمع بين الآراء وأفضل الممارسات وهي الأهداف الرئيسية للمؤتمر. ودعا إلى التمويل التساهلي الإضافي للبلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، رحب الرئيس بالمقرر الأخير الصادر عن صندوق النقد الدولي لمضاعفة قدرته الإقراضية التساهلية للبلدان الأفريقية ومراجعة أدوات الإقراض الخاصة به لجعلها أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات التمويل للبلدان الأفريقية. وأكد الوزير على ضرورة أن تواصل البلدان الأفريقية منح الأولوية لتعزيز شبكات السلامة الاجتماعية والمحافظة على الإنفاق في مجال البنية التحتية حتى إن كان ذلك على حساب العجز الكبير في الميزانية وعبء الديون المحلية المتزايد.

المنافشة الوزارية للسياسات حول موضوع: تعزيز فعالية السياسة الضريبية لحشد الموارد المحلية (البند 4 من جدول الأعمال)

22- تحت هذا البند من جدول الأعمال، تم تنظيم حلقتي نقاش رفيعتي المستوى حول موضوع المؤتمر مع التركيز على الموضوعين الفرعيين. وبحثت حلقة النقاش الأولى آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية الطويلة الأمد لأفريقيا. أما حلقة النقاش الثانية، فقد تناولت موضع السياسة الضريبية وحشد الموارد المحلية: خيارات السياسة لأفريقيا. وترأس حلقتي النقاش معالي وزير المالية في جمهورية مصر العربية، السيد يوسف بطرس غالي.

الجلسة الأولى: حلقة النقاش حول آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية الطويلة الأمد لأفريقيا:

23- قدم معالي وزير المالية في جمهورية مصر العربية، السيد يوسف بطرس غالي مواضيع حلقة النقاش الأولى مع بعض الكلمات الموجزة. ولاحظ الوزير أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أتاحت الفرصة للبلدان الأفريقية لمراجعة استراتيجياتها الخاصة بالنمو والتركيز على حشد الموارد المحلية لزيادة الاستثمار والإنتاجية. وسيساعد هذا البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية الطويلة الأمد، بما في ذلك التحول الاقتصادي الضروري لتحسين الصمود أمام الصدمات المستقبلية.

24- فيما يخص تأثير قرارات القمة الأخيرة لمجموعة الـ20 على أفريقيا، أعرب الوزير عن شكه في أن أفريقيا ستستفيد من الموارد الإضافية المتعهد بها بسبب الطبيعة غير التساهلية لهذه الموارد. وسلط الضوء على بعض المقترحات فيما يخص الدعم الخارجي المقدم للبلدان النامية بما فيها أفريقيا والمقترحات المتعلقة بالبيع الجزئي لذهب صندوق النقد الدولي لمنح قروض للبلدان ذات الدخل المنخفض؛ ويجب أن يتم تخصيص حقوق السحب الخاصة على أساس احتياجات البلدان وليس على أساس حجم الاقتصاد، وتعزيز الشفافية في منح التمويل من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف. وقال إنه يثق في قدرة أفريقيا على تخطي الأزمة ما دامت القارة تعمل

باتساق وتتحدث بصوت واحد. وحث الوزير البلدان الأفريقية خاصة على أن تواصل المشاركة في الجهود الجارية الرامية إلى إعادة هيكلة الهيكل المالي العالمي في زمن التغيير هذا. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن جنوب أفريقيا ومصر قد كُلفتا بتقديم توصيات باسم أفريقيا حول إصلاح الهيكل الإداري لصندوق النقد الدولي بعد قمة مجموعة الـ 20 المنعقدة في أبريل 2009.

25- بعد الكلمة الافتتاحية للدكتور بطرس غالي، تناولت حلقة النقاش مختلف أبعاد تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية الطويلة الأمد لأفريقيا، بما في ذلك التوصيات حول ما يجب أن تقوم به أفريقيا وشركائها الإنمائيين للتخفيف من أثر الأزمة.

26- أدارت النقاش حول هذه المواضيع هيئة مكونة من السيد ماكسويل مكيوزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد سوباشي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد جومو كوامي سوندارام، مساعد الأمين العام، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة؛ والسيد كانايو نوانزين رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والدكتور ليونس نديكومانا، مدير البحوث بالبنك الأفريقي للتنمية.

أفريقيا والأزمة الاقتصادية العالمية: التحديات والفرص:

27- خلال عرضه، أبرز السيد ماكسويل مكيوزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، بعض تأثيرات الأزمة ومنها انخفاض في التدفقات التجارية والاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية. ومن بين الآثار السلبية العديدة للأزمة الحالية انخفاض قيمة العملة وتدهور مؤشرات الأسواق المالية. علاوة على ذلك، نُقحت توقعات النمو في أفريقيا لعام 2009 بتخفيضها جذريا إلى حوالي 2 بالمائة أي ما يقل كثيرا عن نسبة النمو السنوي المقدر بـ 7 بالمائة والمطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

28- أكد المفوض على الحاجة إلى استجابات فعالة للسياسات من أجل معالجة شاملة للأزمة مع تركيز خاص على التدابير المتخذة لإعادة ضخ رؤوس الأموال في أسواق الأوراق المالية وتعزيز تنظيم النظام المالي. وسلط المفوض الضوء على حاجة أفريقيا إلى تحديد موقف موحد في معالجتها للأزمة وتعزيز صوتها وموقفها الجماعي في النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ولاحظ صاحب العرض أيضا أن الأزمة أتاحت لأفريقيا فرصا في عدة مجالات مثل التكامل الإقليمي وتنمية البنية التحتية والتنوع الاقتصادي وحشد الموارد المحلية. وتشمل الفرص الأخرى التي تم إبرازها تعميق إصلاح الاقتصاد الكلي وتحسين مناخ الأعمال التجارية لجلب الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي معا.

29- في عرضه ابرز السيد سوباشاي بانيتباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بعض التحديات التي تواجهها البلدان النامية بما في ذلك أفريقيا في مجال التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية. وقد شرح بان الأونكتاد اصدر مؤشرات وحذر من الأزمة مدة طويلة قبل أن يتم الشعور بها عبر العالم.

30- بعد استعراض التأثيرات المعاكسة للأزمة الحالية على أفريقيا، بما في ذلك التراجع المعتبر للتجارة وللتدفقات الاستثمارية، لاحظ السيد بانيتباكدي أنه هناك مجال محدود للسياسات الضريبية المعاكسة للدورات الاقتصادية في العديد من البلدان الأفريقية لمواجهة هذه التأثيرات بسبب غياب الموارد. أشار انه كان من الصعب لهذه الدول رفع النسب الضريبية أو توسيع القاعدة الضريبية و قد دعا البلدان النامية إلى الأخذ في الحسبان احتياجات التمويل للبلدان ذات الدخل الضعيف والضعيفة عند صياغة استراتيجيات انتعاشها. لاحظ أنه بما أن البلدان النامية تحتاج إلى دعم خارجي لرفع التحديات التي تطرحها تأثيرات الأزمة، فإن الوصول إلى معونة مالية لاسيما لفائدة الاستثمار والتجارة الخارجية لازالت تخضع لمشروطة صارمة. في هذا الصدد، أكد السيد بانيتباكدي أنه من المهم توضيح شروط وإجراءات وصول البلدان الأفريقية إلى الموارد الإضافية التي تم التعهد بها خلال قمة لندن لمجموعة ال20. وفي نفس الوقت

يتعين تعزيز المؤسسات المالية الدولية على غرار بنك التنمية الإفريقي وإعادة رسميتها بغية توفير تمويل الاستثمارات خاصة في مجال البنية التحتية والزراعة والبيئة.

31- كما ألح السيد بانيتباكدي من جديد على نداء السيد بطرس غالي الذي مفاده أن تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة من قبل صندوق النقد الدولي يجب أن يكون قائما على الاحتياجات المالية للدول الأعضاء عوضا على حجم اقتصاداتها أو حصصها. ووجه نداء إلى الدول الإفريقية لضمان مشاركتها الكاملة في الجهود الجارية لتحسين الحكم الاقتصادي والتفاوض حول وقف اختياري مؤقت للديون وفي نفس الوقت مضاعفة جهودها لتعبئة موارد محلية.

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة بما في ذلك ردود الأمم المتحدة:

32- أكد عرض السيد جومو كوامي سوندارام مساعد الأمين العام لقسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن نظام الأمم المتحدة قد حذر منذ مدة طويلة من الأزمة قبل حدوثها غير أن الدول الأعضاء لم تلتفت للتحذير، وبالتالي تبين أن العالم لم يكن مستعدا لمواجهتها. تعد الاختلالات العالمية غير المستدامة والبنية المالية الدولية المتميزة بنظام غير ملائم وغير موائم أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة وكانت معظم البلدان النامية الضحايا البريئة لا غير. وبشكل عام كانت العولمة سائدة في المجال المالي وليس التجاري وكانت هناك تدفقات صافية للتمويلات من قبل البلدان المتقدمة نحو البلدان النامية.

33- كما لاحظ السيد سونارام أن الأزمة أدت إلى تراجع هام في أسعار المواد الخام والصادرات وكذا في تنقل رؤوس الأموال إلى إفريقيا حينما انتقل الركود الاقتصادي من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية وتلك التي تمر بفترة انتقالية. كما أشار إلى أن آفاق الانتعاش الاقتصادي كانت غير أكيدة وتوقع أن تتراجع نسب نمو الناتج الداخلي الخام في إفريقيا إلى حد أضعف بكثير من نسبة نمو السكان خلال سنة 2009. وشدد السيد سونارام على التأثيرات الاجتماعية المعتبرة للأزمة مبرزا آخر توقعات المكتب

الدولي للعمل التي مفادها أن عدد الفقراء العاملين قد تجاوز 200 مليون فرد وأن عدد العاطلين عن العمل قدر بـ 51 مليون فرد.

34- أعرب السيد سونارام عن قلقه من أن الرد الدولي على الأزمة ركز إلى حد اليوم أكثر على الاستقرار المالي وأهتم قليلا بمواجهة الاحتياجات الإنمائية للبلدان الفقيرة. وأكد أنه لا بد من تعاون دولي أكبر في الجهود الرامية إلى إصلاح النظام المالي الدولي وأعرب للمؤتمر عن دعم نظام الأمم المتحدة في عملية الإصلاح.

مواجهة تأثيرات الأزمة على الأمن الغذائي والزراعة والتنمية المستدامة:

35- في تدخله أشار السيد كنيو نوانزي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية -إيفاد- أن تأثيرات الأزمة الغذائية والطاقية قد تعقدت جراء الأزمة المالية الدولية التي بدورها أثرت على التقدم في تحقيق أهداف التنمية للألفية مما قلص من تنقل رؤوس الأموال ومصادر التمويل المحلية. ولاحظ بقلق أن الاستثمار في الزراعة وإنتاج الغذاء قد تراجع بسبب الركود العالمي، الذي أثر على مداخل المواد الخام و تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الخارجية المباشرة والتحويلات الخارجية. فالتحد بالنسبة للبلدان الإفريقية تمثل في زيادة الاستثمار في الزراعة إلى 10 بالمائة على الأقل من حجم النفقات العامة كما أتفق عليه رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في بيان مابوتو لسنة 2003 لمواجهة الأزمة المالية.

36- أشار رئيس الإيفاد أن تشجيع صغار المزارعين لا زال يشكل الوسيلة الأفضل لحل أزمة الغذاء وتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا. بالإضافة إلى هذا يتعين إعطاء الأولوية لتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة التجارية ذات النطاق الواسع بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية خاصة الطرق والتكنولوجيا. غير أنه نبه إلى ضرورة هيكلة وتنظيم الشراكات مع الحكومات وقطاعات الأعمال على نحو ملائم لحماية حقوق الفقراء .

إجراءات تعويضية إضافية وتمويل التنمية لفائدة البلدان الإفريقية: انعكاسات بيان
‘مجموعة ال20‘ على إفريقيا، بما في ذلك دور صندوق النقد الدولي وبنك التنمية
الإفريقي:

37- أكد السيد ليون نديكوماننا مدير البحث ببنك التنمية الإفريقي في تدخله أن تحديات التنمية التي تواجهها إفريقيا خلال فترة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا زالت أصلا كما هي. أبرز ضرورة الحفاظ على أسس النمو في القارة بتعزيز محركات النمو المحلية وتشجيع الاستثمار المحلي لاسيما في مجال البنى التحتية وتعزيز قطاع البنوك وإقامة شراكات جديدة.

38- أبرز السيد نديكوماننا بعض الردود الإقليمية والعالمية على الأزمة بما في ذلك الالتزامات الأخيرة لمجموعة ال20 والتسهيلات في مجال التمويل التي وضعها صندوق النقد الدولي و بنوك التنمية المتعددة الأطراف. وأكد مجددا أن إفريقيا قد تستوفي الشروط الضرورية لاستفادة بشكل معتبر من الموارد الإضافية التي تم الالتزام بها بما أن أغلبها ستكون على شكل قروض على المدى القصير. ولكي تستفيد أفريقيا وتحقق أكبر قدر من المكاسب الناجمة عن الموارد العالمية المتعهد بها، يتعين مراجعة إطار القدرة على تحمل الديون وموائمة التمويل الخارجي مع احتياجات التنمية الوطنية وتمتع إفريقيا بصوت وتمثيل متزايد في العمليات الدولية.

39- كما شدد العرض على الإجراءات الضرورية لزيادة فعالية لتمويل التنمية في أفريقيا من خلال استهداف أفضل للتدخلات التي تأخذ في الحسبان الصعوبات الخاصة للبلدان وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والدعم المتواصل لأجندة التكامل الإقليمي الأوسع والتجارة الإفريقية.

نقاش عام:

40- شدد النقاش على الكثير من المسائل والاقتراحات التي أثارها المشاركون بما في ذلك التأثير المعاكس للأزمة على نمو أفريقيا على المدى القصير و الجهود المبذولة لزيادة

التمويل لفائدة التنمية الاجتماعية. كما تم التأكيد بأن نتائج اجتماع مجموعة الـ20 في أبريل 2009 لم تكن في مستوى توقعات إفريقيا. تحتاج إفريقيا إلى صوت أعلى على مستوى الحكم العالمي وكذا إلى محفزات ضريبية لتحديث النمو الاقتصادي. إن اجتماع مجموعة الـ20 لم يستجب كلياً لهذه المشاغل و يتعين عليه أن يفي بالتزاماته. بما أن موقف إفريقيا وطلباتها قد تم صياغتها بشكل مناسب ولقيت أذناً صاغية، سوف نرى حجم الدعم الذي سيقدم فعلاً.

41- أبرز المؤتمر أن إستراتيجيات البلدان الإفريقية ترمي إلى تحقيق تحول لاقتصادياتها على المديين المتوسط والطويل. تتضمن هذه الإستراتيجيات تنويع الاقتصاد من خلال رفع حجم الاستثمارات في الزراعة والصناعة والبنية التحتية و الموارد البشرية وكذا تحسين مناخ الاستثمار. وأيد المؤتمر النداء إلى رفع مستوى تعبئة الموارد المحلية بالنظر إلى عدم موائمة التمويل الخارجي وحاجات إفريقيا في مجال التمويل. وتم في هذا الصدد الترحيب باعتماد النظام الأساسي للبنك الإفريقي للاستثمار لأنه يعمل على تدعيم التمويل الإقليمي. تمت الإشارة إلى أنه بغية التخفيف من الآثار الاجتماعية للأزمة عمدت بعض الدول الإفريقية إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتقديم دعم موجه للقطاعات المنتجة المتأثرة بالأزمة.

42- اعترف المؤتمر أنه رغم أهمية تعزيز مستوى تعبئة الموارد المحلية، فإن العديد من البلدان الإفريقية في حاجة لموارد خارجية لتحقيق حاجاتها الإنمائية. وأكد النقاش على ضرورة فهم أسباب تباطؤ وتيرة تعبئة الموارد المحلية رغم الالتزامات المعبر عنها في مونتيري وغلينغليس.

43- سجل النقاش الجهود التي بذلتها بعض البلدان الإفريقية للاعتماد على التمويل عن طريق العجز لدعم سياسات ضريبية معاكسة للدورات الاقتصادية وأشار إلى أن تأثير التمويل عن طريق العجز يتوقف على احتمال أن يكون الانكماش أو التضخم هو المشكل الأكبر. إذا كان الانكماش هو المشكل الأساسي كما حذر من ذلك البنك الدولي

فإن التمويل عن طريق العجز يكون مضمونا. وإذا كان المشكل الأساسي يتمثل في التضخم كما أشار الإتحاد الأوروبي فسيترتب عن ذلك عواقب وخيمة.

44- عبر المؤتمر عن قلقه إزاء بعض المسائل الأساسية التي تؤثر على قدرة إفريقيا على مواجهة الأزمة. أولا، إن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة لإفريقيا لم ترق بعد إلى مستوى الالتزامات التي تعهدت بها مختلف المنتديات. ثانيا، بينما نحن ننتظر نتائج دورة الدوحة، ظهر تحرك تجاه نظم الحماية في مسائل كالمعايير الاجتماعية والبيئية الجديدة. ثالثا، بعض البلدان الإفريقية لها مصالح متنافسة وتعمل بعضها ضد البعض خلال مفاوضات هامة بما في ذلك المحادثات حول التجارة واتفاقات الشراكة الاقتصادية. أخيرا، فإن تحرير التجارة يعرقل أحيانا الأمن الغذائي لاسيما في البلدان النامية التي تفتقر إلى قدرات للرد عن النقص في الإمدادات الغذائية.

توصيات:

45- لاحظ النقاش أن إفريقيا تحتاج إلى إستراتيجيات إنمائية ونمو على المدى الطويل لتقليل الضعف تجاه الصدمات الخارجية كالأزمة العالمية الحالية. على الدولة أن تلتزم وتشرف على القطاع الخاص الذي يتعين تمكينه من أداء دور أكثر حيوية في النمو والتنمية. للإسراع في النمو وتدعيمه، تحتاج إفريقيا إلى إستراتيجيات تنويع وسياسات وإصلاحات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي. يتوقف نجاح أو رسوب الإستراتيجيات على التنفيذ ويتعين على البلدان الإفريقية تحديد الصعوبات ومواجهتها بواقعية.

46- تتضمن الجهود الأساسية في هذا الصدد الاستثمار في البنية التحتية وتطوير الموارد البشرية و في العلوم والتكنولوجية لتعزيز الإنتاجية و توسيع الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي. كما أكد المؤتمر على الضرورة بالنسبة للبلدان الإفريقية أن تعمق

التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة الأفريقية البينية وكذا التعاون جنوب -جنوب وتنسيق موقفيها في المفاوضات حول اتفاقات الشراكة الاقتصادية والتجارة.

47- أيد المؤتمر أن الأزمة المالية قد دفعت بعض البلدان الإفريقية على الانغلاق على نفسها وتعزيز مؤسساتها المالية. في هذا الصدد، يتعين إيلاء اهتمام خاص لتزويد هذه المؤسسات برؤوس الأموال. تحتاج البلدان الإفريقية إلى سياسات أكثر فعالية لتحفيز تطور مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة. على الصعيد العالمي، فإن العضو الإفريقي في مجموعة الـ 20 أي جنوب إفريقيا مدعو إلى تأييد مواقف القارة في المسائل الأساسية على غرار إصلاح حكم صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

48- أخيراً، لاحظ المؤتمر ضرورة التقدم في بعض مجالات المفاوضات التجارية على غرار القطن والمعونة لصالح التجارة وعدم الانتظار حتى اختتام دورة الدوحة.

الجلسة الثانية: نقاش المجموعة حول السياسات الضريبية وتعبئة الموارد المحلية: الخيارات الإستراتيجية لإفريقيا:

49- تمحور نقاش المجموعة حول عرض قدمته الأمانة تناول دور السياسات الضريبية في تعبئة الموارد المحلية. تلي العرض نقاش للمجموعة تطرق إلى أربعة مواضيع تهم القارة الإفريقية تتمثل في السياسات الضريبية الفعالة لتعبئة الموارد المحلية، الضرائب والقدرة على تحمل الديون وتعبئة الموارد المحلية ودور المساعدة الإنمائية الرسمية. أشرف على النقاش مجموعة تتشكل من السيد زيا قريشي، مستشار رئيسي، البنك الدولي، السيد نهانها نيني، نائب وزير المالية، جنوب إفريقيا، السيد سفيان احمد، وزير المالية، إثيوبيا و السيد مارتين خور مدير تنفيذي، ساوث سانتز.

السياسات الضريبية الفعالة لتعبئة الموارد المحلية في سياق الأزمة المالية:

50- لاحظ العرض الذي قدمته الأمانة أن تقليص التمويل من المصادر الخارجية (التقليدية) أدى إفريقيا إلى التركيز على تعبئة الموارد المحلية وقدمت تحليلا مقارنا لمختلف مصادر تمويل التنمية الموجهة للقارة. إذ أكد أن ضعف البنية التحتية والحكم شكلت حواجزا لتعبئة الموارد المحلية، عبر المتدخل قلقه بشأن النسبة الضعيفة للمدخرات في إفريقيا و ألح على الدور الهام للسياسات الضريبية.

51- حدد العرض بعض الإجراءات الهامة للتعبئة الفعالة للموارد المحلية كتعزيز جمع المداخل المحلية وتشجيع المدخرات الخاصة وتعزيز دور المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال تعبئة الموارد المحلية. ألح العرض على الضرورة بالنسبة للسياسات الضريبية المعاكسة للدورات الاقتصادية أن تخفف من آثار الأزمة وتدعم تعبئة الموارد المحلية للتقليص من الاعتماد على التمويل الخارجي وأن توجه المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية نحو تعزيز القدرات في مجال تعبئة الموارد المحلية.

إعداد سياسات ضريبية لمواجهة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة على المدى

الطويل:

52- تطرق السيد زيا قريشي من البنك الدولي في تدخله إلى مسائل السياسات الضريبية في سياق التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية العالمية على البلدان النامية والردود الإستراتيجية الضرورية القائمة على تقرير الرصد العالمي لسنة 2009. لاحظ أن النمو الاقتصادي سيتراجع خلال عام 2009 إلى 1,6 بالمائة في البلدان النامية وإلى 1,7 بالمائة في أفريقيا جنوب الصحراء. أشار العرض إلى أن الأزمة تتطلب ردا عالميا يمكن أن يتمحور حول ست مجالات ذات أولوية هي : رد

ضريبي ملائم لدعم النمو وحماية الفقراء والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين مناخ الاستثمار بالتركيز خاصة على تعزيز الأنظمة المالية و تقوية القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية البشرية وزيادة المساعدة للبلدان ذات الدخل الضعيف والتخلي عن التوجهات الحمائية في مجال التجارة والاستثمار. كما شدد العرض على ان تتوفر المؤسسات المالية الدولية على موارد ملائمة للرد على الأزمة وأن تضع الدول النامية خاصة شبكات الضمان الاجتماعي وتدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الضرائب، قابلية تحمل الديون وتعبئة الموارد المحلية:

53- لاحظ السيد نهلهلا نيني، نائب، وزير المالية، جنوب أفريقيا، أن المداخل الضريبية قد تحل محل المساعدة كمصدر تمويل أساسي للدول التي تعتمد كثيرا على المساعدة. إن جمع مداخل ضريبية كافية يسمح للبلدان من امتلاك سياساتها و تحديد أولوياتها الخاصة في مجال التنمية. حذر من أن تعويض المعونة بالضرائب كان أصعب بسبب التحديات الخاصة بوضع نسب ضريبية مناسبة وتحديد القاعدة الضريبية ونوع الإدارة والتشريع الذي يتعين وضعه لجمع الضرائب.

54- كما أكد أنه لا يمكن للمعونة أن تكون فعالة مثل الضرائب فيما يخص تصور السياسات الضريبية وإدارتها، يجب أن تكون قابلة للتنبؤ بها ولينة بشكل كاف لتسهيل التخطيط على المديين المتوسط والطويل. يتعين مساعدة البلدان المعتمدة على المعونة على تبني إجراءات إستراتيجية معاكسة للدورات الاقتصادية للتخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية. في هذا الصدد، ناشد الأطراف المانحة على الوفاء بالتزاماتها وجعلها أكثر تقبلا للتنبؤ والاستجابة لقرارات الدول المستفيدة الخاصة بالنفقات لاسيما مخصصات المعونة للبنية التحتية خاصة في قطاعات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة.

دور المساعدة الإنمائية الرسمية في تعزيز تعبئة الموارد المحلية - إثيوبيا:

55- شدد العرض حول دور المساعدة الإنمائية الرسمية في تعزيز تعبئة الموارد المحلية الذي قدمه السيد سفيان أحمد وزير المالية والتنمية الاقتصادية، إثيوبيا، على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل البنية التحتية الاجتماعية والبرامج الإنمائية الحيوية الأخرى. لاحظ الوزير أن السنوات القليلة الماضية شهدت تراجعاً لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وأن القليل من الدول المتقدمة قد أوفت بالتزامها المتمثل في تخصيص 0,7 بالمائة من ناتجها القومي الخام لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. بالرغم من أنه ليس هناك أي دليل بأن الأطراف المانحة تخطط لتقليص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لإفريقيا، فإن الضغوط التي تمارس لدفعها على إعادة رسملة قطاعاتها البنكية و تقديم الدعم للصناعات الضعيفة قد تجبرها على القيام بذلك.

56- كانت الرسالة الأساسية للعرض هي أن تقوم إفريقيا بتعزيز قدراتها لتعبئة المدخرات المحلية بهدف الإسراع في تشكيل رأس مال خام وإحداث النمو. فقد كانت السياسات الضريبية أداة أساسية لتحقيق سلسلة واسعة من أهداف التنمية لكن بعد عقود من إدارة السياسات الضريبية غير الفعالة وتراكم الديون تلتها فترة من التحفظ المالي لقد أن الأوان لتبني نموذج جديد في استعمال السياسات الضريبية. في إطار هذا النموذج يتعين السهر على أن لا يعيق تعزيز المالية العامة على المدى الطويل الاستخدام الفعال لأدوات السياسة الضريبية الداعم للتنمية.

57- أبرز العرض أنه إذا تم إعدادها وتنفيذها بشكل فعلي فإن السياسات الضريبية قد تشجع النمو وتحفز بالتالي تعبئة جديدة للموارد المحلية الخاصة. اختتم عرضه بالتأكيد أن التدفق المفرط للمعونة قد يكون له أثراً سلبياً على تكوين المداخل. إن الدول التي تعتمد كثيراً على المعونة الخارجية أقل تحفزاً لوضع الهياكل الإدارية والبيروقراطية الضرورية لجمع الضرائب المحلية.

الحكم الرشيد وتعبئة الموارد المالية:

58- أبرز العرض الذي قدمه السيد مارتين خور ،مدير تنفيذي، ساوث سانتز، الاقتراحات المتعلقة بمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان النامية. لاحظ أن آثار الأزمة على البلدان النامية كان أهم فيما يخص التجارة والمالية. ظهرت الآثار التجارية في تراجع الطلب على المواد الخام وأسعارها فيما أدت الآثار المالية إلى تقلص القروض. بالتالي تدهورت المؤشرات الاجتماعية في أغلب البلدان النامية. شدد العرض على ضرورة اعتماد سياسات وإصلاحات وطنية وإقليمية ودولية ملائمة لمواجهة الأزمة.

59- دعا المتدخل إلى إصلاح النظام الدولي بغية تشجيع الاستقرار المالي وتعزيز الوصول إلى موارد مالية مستقرة ومناسبة وتقادي أزمات فيما يخص القروض وتحفيز أسواق السلع والخدمات. كما ألح على ضرورة الوقاية من جوانب نظام حماية التجارة لمخططات الانتعاش التي تنفذها بعض البلدان المتقدمة. وبالنسبة للبلدان النامية، اقترح العرض ضرورة مراجعة اتفاقات التجارة الحرة لتمكينها من ضبط تدفقات رؤوس الأموال عند الاقتضاء. أكد أن إصلاح صندوق النقد الدولي يعد أمراً هاماً إذ يمكنه من دعم السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية والجهود ذات الصلة المبذولة من قبل الدول النامية للتخفيف من تأثيرات الأزمة. إن إصلاح البنية المالية العالمية يجب أن يشمل إنشاء صندوق متعدد الأطراف لمساعدة الدول النامية على مواجهة تهديد أزمة الديون الجديدة و مخاطر أسواق المواد الخام.

نقاش:

60- تمحور النقاش حول عدة مسائل طرحها المشاركون بما في ذلك مختلف العناصر التي تؤثر على تعبئة الموارد من المصادر المحلية والخارجية ملاحظا أن نسب المدخرات المحلية الضعيفة في إفريقيا هي إلى حد ما ناجمة عن غياب الوصول إلى خدمات مالية رسمية في المناطق الريفية وأن القاعدة الضريبية ضعيفة بسبب الحجم المعتبر للاقتصاد الموازي. أكد النقاش أن التحويل الاقتصادي ضروري بالنسبة

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

Report of the 2nd joint Au/ECA
conference of ministers of finance,
planning and economic development
Cairo, Egypt, 2-7 June 2009

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4089>

Downloaded from African Union Common Repository